مركز حمورابي

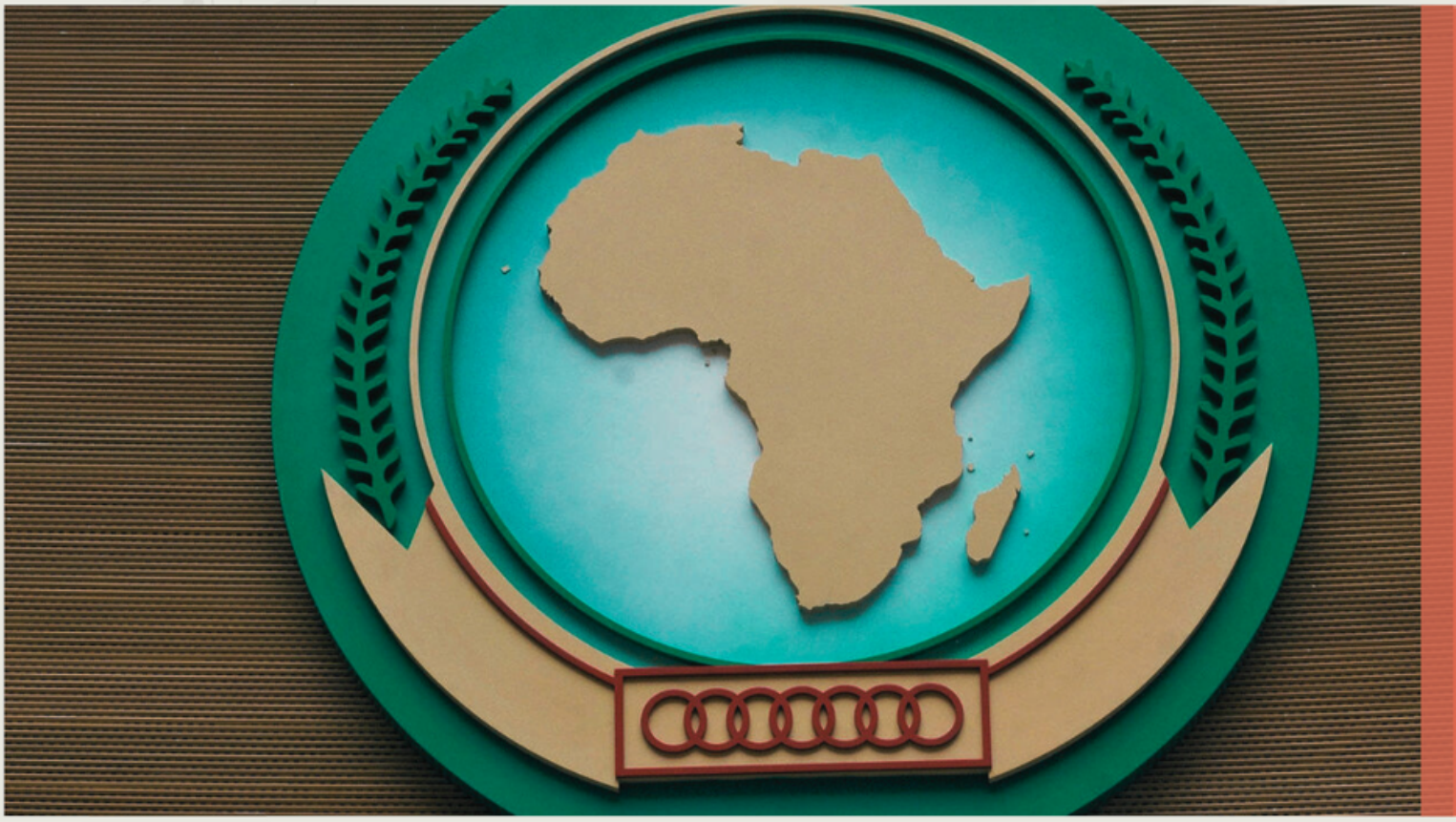

هل يتطور الاتحاد الأفريقي في الاتجاه الصحيح؟

هل يتطور الاتحاد الأفريقي في الاتجاه الصحيح؟

بقلم هانا رايدر، إتسهيووت كيبريت، وجوديث مواي
ترجمة سعد علي التميمي

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

14 نيسان 2024

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

في الشهر الماضي، اختتم الاتحاد الأفريقي قمته السابعة والثلاثين، وهي الأولى منذ انضمامه إلى مجموعة العشرين، وهي مجموعة من البلدان التي يمكن اعتبارها المعادل الاقتصادي والمالي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن ما الذي تعنيه هذه القمة بالضبط بالنسبة للدول الأفريقية عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية؟ وما الذي يجب أن تتوقعه الدول الأعضاء في مجموعة العشرين -التي أصبحت الآن مجموعة الواحد والعشرين- من الاتحاد الأفريقي هذا العام؟ ولكي نفهم هذا، فمن المهم أن نعود خطوة إلى الوراء إلى بداية الاتحاد الأفريقي.

في التاسع من ايلول 1999، تم الإعلان عن الاتحاد الأفريقي لأول مرة في سرت بليبيا، وهو تطور لمنظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت في عام 1963 والتي لها جذور في النضال ضد الاستعمار والسعي إلى تقرير المصير، ولها أجندة تطلعية لتعزيز التنسيق والتعاون الاقتصادي والتنموي بين الدول الأعضاء، وكانت الأجندة الاقتصادية للاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك) في أيامها الأولى متطورة وقوية، فعلى سبيل المثال، في الأعوام 1984 و1985 و1986، عقد الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك) اجتماعات للزعماء الأفارقة لتحديد وجهات نظرهم وأفضل الممارسات بشأن مفاوضات الديون وإدارته، ومع ذلك فقد تراجعت الأجندة الاقتصادية ببطء، خاصة بعد إطلاق برنامج إلغاء الديون العالمية (المعروف باسم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - HIPC) في عام 1996 من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF)، ولم تعد السياسة الاقتصادية الأفريقية تتحدد في المقام الأول من داخل القارة، وفي الوقت ذاته بدأت قضايا أخرى مثل الأمن تهيمن على جدول أعمال الاتحاد الأفريقي.

وبعد مرور 24 عاما، اصبح من المؤكد أن تحويل الاتحاد الأفريقي مجموعة العشرين إلى مجموعة الواحد والعشرين قد سلط الضوء على إمكانات وجود صوت أفريقي أقوى في المشهد الاقتصادي العالمي، ولم يكن من قبيل الصدفة أن يكون عام 2023 هو العام نفسه الذي أعاد فيه الاتحاد الأفريقي القضايا الاقتصادية إلى قمة جدول أعماله، مع التركيز على تنفيذ مبادرته التجارية التاريخية - منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA)، التي تعمل منذ عام 2021.

واعتبارًا من عام 2023، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا ما يقدر بنحو 3.1 تريليون دولار، مما يجعلها ثامن أكبر اقتصاد على مستوى العالم، ويبلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة - على غرار الصين والهند، ومن المتوقع أن تشهد القارة نمواً اقتصادياً كبيراً، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.8% لعام 2024، متجاوزاً بعض اكثر دول العالم تقدما، ومما لا شك فيه أن حصة كبيرة من النمو العالمي ستقودها أفريقيا في السنوات المقبلة، مما يؤكد الدور الحاسم الذي تمارسه القارة في ازدهار الشركاء الآخرين في مجموعة الواحد والعشرين، وليس هذا فحسب، فمع التركيبة السكانية الممتازة وإمكانات الطاقة المتجددة، فإن القارة الأفريقية في وضع مثالي لتكون مركز التصنيع التالي في العالم بعد الصين. ولا يمكن تجاهل الإمكانات الاقتصادية التي تتمتع بها أفريقيا؛ فهو أمر أساسي لرخاء الجميع.

وما كان واضحاً من قمة الاتحاد الأفريقي هذا العام هو أن الزعماء الأفارقة يدركون ذلك ـ وقد أظهرت أربع نتائج محددة ذلك.

1- اتفق زعماء الاتحاد الأفريقي على أنه بدلا من التجارة، سيكون التعليم موضوعهم الأساسي في العام المقبل، وهذا التركيز منطقي بالنظر إلى العدد الكبير من الشباب في أفريقيا والحاجة إلى ترقية الأنظمة والقفز بها في هذا العصر الرقمي الجديد، وهناك إمكانات كبيرة أمام البلدان الأفريقية للتعلم من بعضها البعض بشأن الأساليب الناجحة، مع ضمان، على سبيل المثال، تصميم المناهج الدراسية الأفريقية بما يتناسب مع الاحتياجات الأفريقية، وتشير التقديرات إلى أن الأفارقة يتحدثون أكثر من 1000 وربما 2000 لغة، مما يعني أن معظم الأفارقة يتحدثون لغتين، والعديد منهم يتحدثون ثلاث لغات، وهذا يمثل رصيدًا ضخمًا، ولكنه يمثل أيضًا تحديًا لأنظمة التعليم المستعارة من المستعمرين السابقين أحاديي اللغة، وفي هذا العام، يتعين على الزعماء الأفارقة أن يحاولوا التصدي لهذه التحديات.

2- اتفق الزعماء الأفارقة على كيفية تمثيلهم في مجموعة العشرين، التي أصبحت الآن مجموعة ال21، ولم يكن هذا سؤالا بسيطا – فقد كان على الاتحاد الأوروبي بالمثل أن يراجع تمثيله عندما أصبح جزءا من مجموعة العشرين، وبما أن الرئاسة الدورية للاتحاد الأفريقي لعام 2024 ستقودها موريتانيا (التي ستحل محل جزر القمر)، فمن الواضح أن القيادة الموريتانية سيكون لها دور بارز إلى جانب ممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاء المعرفة الأفارقة الذين سيقدمون دعما حاسما يتعلق بالسياسات، كما تم الاتفاق على أن الموارد المالية لمشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة ال21 ستأتي من الدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات المالية الأفريقية فقط، وذلك للحفاظ على الاستقلال، وبالنظر إلى أن وزراء مالية مجموعة العشرين سيعقدون اجتماعهم الأول لعام 2024 في أواخر فبراير/شباط، فقد جاءت هذه القرارات في الوقت المناسب للغاية، والسؤال الرئيسي الذي يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يحدده الآن هو ما هي القضايا الرئيسية التي يرغب الاتحاد الأفريقي في تشجيع مجموعة العشرين على النظر فيها، فضلاً عن الخطوط الحمراء التي وضعها الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا مجموعة العشرين.

3- في قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2024، نسق القادة الأفارقة حول الإصلاحات الجديدة للنظام المالي الدولي، ونشرت منظمة "إعادة تصور التنمية" موجزًا سياسيًا قبل القمة حول القضايا الاقتصادية والمالية الرئيسية للاتحاد الأفريقي، والتي ذكر القادة الكثير منها، فعلى سبيل المثال، ردد رئيس غانا نانا أكوفو أدو، بطل الاتحاد الأفريقي للمؤسسات المالية، اقتراحا موجزا لأعضاء مجموعة ال21 باستهداف مختلف أشكال التمويل نحو المؤسسات المالية الأفريقية مثل بنك التنمية الأفريقي والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، وسلط الضوء على الثقة في الكيانات المحلية، كما اقترح أيضًا أن تحتفظ جميع الدول الإفريقية بما لا يقل عن 30 بالمائة من احتياطياتها الأجنبية في المؤسسات المالية المحلية، لتعزيز الاستقلال المالي لأفريقيا.

4- أكد إي. هاكايندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، على الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات في الهيكل المالي العالمي، وأكد مجددا التزام الزعماء الأفارقة بتنمية اقتصاداتهم، وايجاد فرص عمل للشباب، وتوفير المزيد من فرص الأعمال للشركات الأفريقية، مشيرا إلى الظلم في بيانات المخاطر المنسوبة إلى الاقتصادات الأفريقية، بما في ذلك وكالات التصنيف الائتماني، وكان هذا بمثابة صدى لاقتراح الموجز الذي يدعو أعضاء مجموعة الواحد والعشرين إلى إصلاح تحليل القدرة على تحمل ديون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

5- أخيرا وليس آخرا، وعلى هامش قمة الاتحاد الأفريقي، تم إطلاق تحالف جديد يعرف باسم "النادي الأفريقي"، والذي ضم خمس مؤسسات مالية متعددة الأطراف مملوكة لأفريقيا وتسيطر عليها أفريقيا، وتم إنشاؤها بموجب معاهدة، ومن المتوقع أن تستخدم هذه المؤسسات التحالف الجديد لتطوير مواقف واضحة وموحدة بشأن القضايا الرئيسية ومناقشة الطرق المبتكرة التي يمكنها من خلالها المساهمة في النمو والتنمية الاقتصادية والتكامل في أفريقيا.

وكانت قمة الاتحاد الأفريقي الأخيرة بمثابة معلم بالغ الأهمية، حيث اكتسبت الأجندة الاقتصادية لأفريقيا تركيزاً متجدداً، بل إن الرئيس ويليام روتو، في دوره الجديد باعتباره بطل الاتحاد الأفريقي للإصلاحات المؤسسية، قدم اقتراحاً لاستضافة قمة اقتصادية أفريقية سنوية في القارة، تماماً كما حدث في عام 1984، وأكد روتو على أهمية عقد مثل هذه المناقشات حول الأراضي الأفريقية، قائلاً: "إنه أمر عادل، ومن الأفضل أن نتمكن من مناقشته هنا في الوطن، على أن يتم تصميمه بالطريقة التي نعتقد أنها الأفضل" ، وتصور أنه يمكن دعوة أصحاب المصلحة من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحكومات والشركات والجهات الخيرية، للمساهمة بوجهات نظرهم ورؤاهم.

والحقيقة هي أن الحكومات الأفريقية كانت دائما مصممة على تشكيل المستقبل الاقتصادي للقارة والتعامل مع المجتمع العالمي بشروطها الخاصة، ومع تركيز الاتحاد الأفريقي بشكل متزايد على التنمية وليس الأمن فحسب، ومع انعقاد القمة الاقتصادية الأفريقية السنوية الجديدة المقترحة، يبدو أن هذا قد يحدث مرة أخرى، ولكن هل ستنجح ؟ الوقت كفيل بإثبات ذلك، وستكون هناك حاجة إلى إدارة بارعة للعلاقات الخارجية لضمان عدم تكرار التاريخ نفسه.

* هانا رايدر هي زميلة أولى لبرنامج أفريقيا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة، والمديرة التنفيذية لمؤسسة اعادة تصور التنمية، اما إيتسيهيووت كيبريت هو مستشار تمويل التنمية في منظمة "إعادة تصور التنمية" التي تركز على حقوق السحب الخاصة، وإصلاح البنوك المتعددة الأطراف، وأهداف التنمية المستدامة، والديون الأفريقية، وجوديث مواي هي محللة أبحاث وسياسات في شركة Development Reimagined، حيث تقود عمل الشركة في مجال الدبلوماسية الأفريقية الصينية، ومشاركة الأمم المتحدة، ودعم التنمية الدولية بالشراكة مع الصين.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية